http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1981) السنة الثامنة - الأثنين (6) كانون الأول 2010

تضـــامنـــوا مع حملـــة المدى .. "الحـــريـــات أولاً"

أدباء ومثقفو بابل يتضامنون مع حملة المدى (الحريات أولاً)

□ بابل: إقبال محمد

أبدى أدباء ومثقفو بابل تأييدهم لحملة المدى الخاصة بالحريات التي كفلها الدستور وضرورة دراسة الوضع الاجتماعي للعراق الجديد وأكدوا أن دستوره يكفل للإنسان حرية اختيار معتقده وحريته الفكرية والاجتماعية والابداعية، وطالبوا الجهات الحكومية بالكف عن الممارسات التي تحد من حرية الإنسان العراقي.

وقال الشاعر جبار الكواز

في العراق الجديد كنا نعتقد إن الحريات الشخصية مكفولة مادامت لا تؤثر على الآخرين،وان التعبير عن الالتصاق بالحياة الحقيقية يتم عبر الاختيار الشخصي بعيداً عن جدران الوهم واخبية الظن وغيابات الشك ولا شك إن إقدام جهة ما في الحكومة العراقية على غلق النادي الثقافي والاجتماعي لاتحاد أدباء وكتاب العراق يأتي من باب فتح مديات جديدة من سوء الظن والتهميش وممارسة سلطة الإله القادر على كل شيء في وطن متعدد الهويات والثقافات والأديان مما يستوجب وقفة جدية أمام هذا القرار الذي يأتي خارج متن القرن الجديد بل القرون القديمة، لان ممارسة الإنسان الاختيارية الشخصية مكفولة في الأديان والشرائع والقوانين، ولا بد من تفكير جدي بجدوى هذا القرار الذي قد يأتي بردود أفعال انعكاسية أو تصرفات لا تليق بالأدباء والمثقفين اجتماعياً، إنني إذ استنكر هذا القرار أدعو الذين سنوه أو اقروه الى مراجعة أنفسهم أولا ودراسة الوضع الاجتماعي للعراق الجديد ودستوره الذي يكفل لإنسانه حرية اختيار معتقده وحريته الفكرية والاجتماعية والإبداعية.

وقال الشاعر مازن المعموري: "في كل مرة يؤكد الواقع السياسي في العراق سوء قراراته التي تعتمد على الآراء الشخصية دون أن تكون لدى الدولة والحكومة معايير واضحة في إدارة المؤسسات والمنظمات الجماهيرية والعامة منها بشكل خاص، وتحت حجج مختلفة وشعارات تمارس دوراً سلبياً وتحويل الدولة العراقية الى دولة إسلامية بالقوة وهو ما يعني العمل بشكل واضح ضد الدستور والإعلان لكل الكتل السياسية التي تعمل تحت ظل دولة فدرالية اتحادية ديمقراطية، وهذه الممارسات المجحفة لحرية الإنسان العراقي وقيم حقوق الإنسان العراقي بكل التفاصيل الحضارية التي تعمل على ترسيخها في الوقت الحاضر.

وقال الناقد زهير الجبوري: "لاشك ان مصادرة الحريات هي مصادرة الذات الإنسانية التي تبحث دائماً عن الاستقلالية التي وصت بها الأديان كافة، وفي خصوص ما قام به مجلس محافظة بغداد إنما ينطوي على تطرف مذهبي أرضيته إسلامية بحتة، ولان ذلك يعكس مصادرة واضحة، فان المثقف العراقي بعيد عن كل هذه الانفعالات المتطرفة، لذا نستنكر وبشدة هذا القرار ونعده بالمؤامرة القادمة من خارج العراق.

وقال الشاعر شكر الصالحي: "إقدام الأجهزة الرسمية على إغلاق النوادي الاجتماعية يتناقض مع حرص الدستور على حماية الحريات الشخصية، وينافي التوجهات الديمقراطية التي يتغنى بها القائمون على إدارة العملية السياسية..

ندعو الى مغادرة أساليب تضييق الحريات الشخصية والكف عن فرض ثقافة النمط الواحد، وفي ذلك إشاعة لمفاهيم التخلف والقمع".

وقال الشاعر ذياب شاهين: يبدو أن مجالس المحافظات فقدت توازنها، وبدأت تتجاوز صلاحياتها بشكل سافر، فهي أهملت واجباتها التي انتخبت من اجلها في خدمة المواطنين وتوفير الخدمات الأولية للناس الذين انتخبوها واجلسوا أعضاءها على كراسيهم، وباتوا يمارسون دور الشرطي في منع الناس من ممارسة حرياتهم التي كفلها لهم القانون العراقي والدستور منذ بداية تكون الدولة العراقية حتى اليوم.

ونحن نستنكر هذه الأفعال المشينة التي أساءت للعراق والنظام الجديد، وأن العراق يمر الآن بفترة مظلمة ثانية تمنع فيه الموسيقى والثقافة بكافة تفاصيلها، ويقمع المواطن باسم الدين، ان علينا أن نعي وتعي الدولة أن كل محرم وممنوع مرغوب، لذا فما يمنع سيكون متداولا بالسر وستنتعش تجارة الممنوعات وتتضاعف الأسعار وما أريد له ان ينتهي سيزدهر.

نتمنى ان نرى عراقاً معاصرا فيه يتجاور الجامع مع ما يمكن ان يقدم المتعة للناس، وكل انسان يختار ما يوافق آراءه وهو مكفول بالدستور وكذلك موجود بالدول العربية الإسلامية كافة.. وإلا سنجد بعد أعوام عدة العراق وقد تحول الى دولة متخلفة ومتهرئة يرتع فيها الجهلة والأميون ويذبح فيها الناس لممارسة حرياتهم ليس إلا.

وقال الأديب محمد علي محيي الدين: القرار التعسفي لمجلس المحافظة بإقدامه على إغلاق نادي اتحاد الأدباء العراقيين تجاوز على الدستور والحريات العامة وبداية لدكتاتورية تعسفية تحاول فرض إراداتها وقيمها على الآخرين.

بصحتك يا عراق

د. هاشم العقابي

كنت من بين اوائل من نبهوا الى هجوم ليال سود على بغداد لاحت في الافق العراقي. وما عسى مثلي ان يفعل غير ان يصرخ: انتبهوا يا قوم لصفر الوجوه من غير علة. لم يكن عندي غير نافذة قبلت ان اطل منها، من لا جارة، عبر قناة فضائية أيام الحملة الانتخابية اذ كنت كما قال كاظم الركابي:

خل يلا كيني الف نوبه
ويا غيري انعكدت ايده

شرد اسوي؟ غير الم ضيمي وروح اكتب قصيدة

لملمت نفسي وضيمي وقبلت بالظهور مرة أخرى على التلفزيون من اجل هدف اساس ورسالة خاصة ومحددة وهي ان انبه الناس واحاجج المرشحين واطلب منهم صراحة رأيهم او حكمهم على مسألة "اسلمة" الشارع العراقي بالقوة عن طريق منع النوادي الاجتماعية والليلية وفرض الحجاب على الناس.

لم اخش ايا من المرشحين مهما كانت درجته السياسية والدينية حول رأيه بالعرق العراقي، حتى سموني ابو "العرك".

ما كنت احتاج الى ذكاء كي اعرف انهم عازمون على تحويل بغداد الى قندهار. هاجمني نواب كانوا قد شاركوني شرب الكأس يوم كانوا معارضين وما ان صار لهم "منصب" بقدرة قادر حتى باتوا يناصبون الكأس العداء علنا ويتباكون عليه سرا. كنت لوحدي لم يناصرني فيها اي مثقف او متحضر. لم اتردد في محاججة من هم من عوائل دينية معروفة وممن يرفعون رايات احزاب اسلامية سنية وشيعية. اغلبهم تحجج ان هم العراقيين اكبر من هم "العرك" فرددت عليه: لكن بطل العرك هذا هو الذي سيحدد شكل الدولة.

ما كنت اخشاه واتوقعه قد حدث. فها هم اليوم بكل صلافة وجبن يهاجمون المنتديات والبارات كالذئاب لان اصحابها عزل ولان "تعدو الذئاب على من لا كلاب له". فبدون ادنى حياء توجهت بنادق التخلف، متبرقعة بقرار مجلس قيادة ثورة صدام وحملته الايمانية سيئة الصيت، لتغلق منتدى اتحاد الادباء، ولتغتال هذا المعلم الثقافي لتمحيه من ذاكرتنا العراقية المتحضرة.

اشياء العراق ليست كاشياء البلدان الاخرى، فشيعة العراق ليسوا كشيعة ايران وسنته ليسوا كسنة بلدان اخرى وباراته مؤسسات للمجتمع المدني وليس للفساد كما يدعون. الا والله انهم هم الفاسدون. وبئسا لقوم تشبهوا باخلاق الحرس الثوري وطالبان.

ويوم امتدت يد الظلام لتخنق صوت الغناء في بابل كتبت عن خطر "طالبان الحلة" في جريدة العالم وتحملت ما تحملت من الشتائم والتهم ورسائل التهديد. والكل يعلم اني انعم بجنسية بريطانية منذ ربع قرن وليست لدي عقدة حرمان من مناخات الحرية والتحضر. لكن جرح الوطن الذي لم يفارقني منذ ان فارقته يلزمني ان ابصق بالكلمة على وجه من يريد نشر الظلام في بغداد ويحرم العراقيين والعراقيات من الحب والغناء والفرح.

هؤلاء الكذابون بائعو الوطن استهدفوا اتحاد الادباء لانه حتفهم.. يلج البيوت عليهم فقرروا بيعه غدرا.

استاذ جامعي يقطن في المنطقة المجاورة للاتحاد اخبرني ان لأحد المتنفذين الجدد بيتا، ربما اخذه عن طريق السطو، وقد عرض عليه احد الايرانيين شراءه منه بثمن خيالي لكن الايراني "يستحرم" لان اتحاد الادباء الذي يبيح احتساء الخمر يمنعه من تنفيذ الصفقة فعاهده صاحبنا "المؤمن" انه سيغلق له البار، وفعل.

اناشد المثقفين ومن خلالهم كل المتحضرين من العراقيين والعراقيات ان يتظاهروا حاملين كأس ابي نؤاس بوجه القندهاريين وطالبان والحراس الثوريين وبصوت واحد:

بصحتك يا عراق
بصحة دجلة والفرات
بصحة مؤسسة المدى الشمعة..
بصحة فخري كريم وتحسين الشيخلي والعلامة أحمد القبانجي..
بصحة كل علماء الدين الاجلاء في النجف الاشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء والاعظمية الذين على مدى قرون لم نسمع منهم من نادى بغلق بار او ناد في اي من محافظات العراق.
بصحة الذين تظاهروا يوم الجمعة المباركة في شارع المتنبي..
بصحة الرصافي والزهاوي والسياب والجواهري والبياتي والحصيري وخالد الشطري وجان دمو ومظفر النواب وكمال سبتي وعقيل علي وجبار الغزي وعبد الله حسن وجودة التميمي وحميد الكعبي.
بصحة شريف وحداد وجبهة النهر وبلودان والقصر الفضي والمرايا وليالي الصفا وكل بار وناد بالكرخ والرصافة.

مجلس بغداد والديمقراطية

□ أسامة إياد

تعددت مفاهيم وتعاريف الديمقراطية منذ وجود فلاسفة الإغريق إلى يومنا هذا فمنهم من قال أنها حكم الشعب ومنهم من قال أنها حكم الأغلبية ولكن الأمر الذي استوقفني بان بعضهم قال أن الديمقراطية تعني حكم الجهلة، ولست هنا في مجال التعريف بمعنى هذا القول ولكني أرى أن هذا المعنى ينطبق علينا وواقع حال فرض على الناس من خلال وصول وتسلط أشخاص طارئين إلى بعض مواقع السلطة والقرار عن طريق المعنى الأخير للديمقراطية.وقد سلمنا أمرنا إلى الله وقلنا عسى أن تتغير الأمور ويتبدل حالنا إلى أفضل حال ولكن وكما يقول المثل الشعبي (يم حسين جنتي بواحد صرتي باثنين) أن هؤلاء الناس الذين اتخذوا من عباءة الدين ستارا لهم والدين براء منهم فأني والكل يعرف بان الدين الحنيف لا يبيح السرقة وقد شرع الله عقوبة قطع اليد للسارق ولكنهم رضوا لأنفسهم ذلك وراحوا يسرقون أموال الشعب ويهدرون المال العام لتحقيق منافع شخصية بحته.

أن الغريب في الأمر أنهم بدأوا بمحاربة الشعب من خلال مصادرة الحريات العامة التي نص عليها الدستور من خلال استخدام الآتي (ممنوع – مغلق –حرام- عيب – ميصير- لا)الخ. فأي ناس هؤلاء؟ هل يريدون أن يجلبوا لنا (ديمقراطية طالبان)من كهوف أفغانستان وأودية تورا بورا أم يريدون العودة بنا إلى النظام الدكتاتوري البغيض أنهم نسوا أو تناسوا أن العراق هو شمعة الله في الأرض وشعبه الذي علم العالم أول حرف وسن أول القوانين لقادر أن يمحوا هؤلاء الظلاميين ويعيدهم إلى ما كانوا عليه قبل تسلمهم تلك المناصب ويحاسبهم حساباً عسيراً وقديما قالوا فاقد الشيء لا يعطيه.

الإعلام العراقي يعلن تضامنه مع حملة المدى

□ متابعة/ المدى

ابدت الكثير من وسائل الاعلام استعدادها للتوقيع على الوثيقة التي نظمتها المدى من اجل الدفاع عن الحريات المدنية، في حين استمرت الصحف ولليوم الثاني على التوالي في تغطية تداعيات اعتصام المدى في شارع المتنبي خصوصا بعد تهديد رئيس مجلس المحافظة الجهات المنظمة للاعتصام بالرد عليها بتظاهرات مليونية.

جريدة العالم اشارت وفي اكثر من مقالة الى تجربة اعتصام المدى حيث قال عبد الخالق كيطان في مقاله "لا أملك في البدء غير تحية مؤسسة المدى لحملتها البارعة ضد تقييد الحريات والتي أثمرت عن اعتصام وتظاهرة كبيرة في شارع المتنبي يوم الجمعة الماضية. كان الحدث لافتاً بهذا العدد الكبير من المثقفين والوجوه الإعلامية والرموز الوطنية الذين شاركوا في كلماتهم ومواقفهم المنددة بقمع الحريات الذي تمارسه بعض السلطات والجهات في عراقنا الجديد. الإشارة هنا تستدعي مني توجيه التحية المماثلة لاتحاد الأدباء والأصدقاء الذين بادروا لإخراج وزارة الثقافة من المحاصصة الطائفية والسياسية من خلال حراك آخر مماثل.

وتابع كيطان "ولو فكر السادة أعضاء مجالس المحافظات، وبضمنهم أعضاء مجلس محافظة بغداد، بحريتهم الشخصية قليلاً لما ترددوا في منح الآخرين حريتهم المستحقة، ولكنهم يطبقون مقولة عتيقة وجائرة مفادها أن تقلدني في كل شيء وأن لا أتردد في منعك من أي شيء.. لماذا؟ لأنني أملك الحق المطلق وأنت لا تملك إلا الطاعة!".

من جانبه قال الكاتب عبد العزيز طالب في عموده "ربما نصدق حديث رئيس مجلس محافظة بغداد الذي بثته قناة الحرة قبل أسبوع، والقاضي بأن غلق البارات والنوادي ومحال بيع الخمور لا يحمل معنى دينيا، بحسب عبارته، لكننا نقرأ الموضوع من زاوية أخرى، خاصة وان مجالس محافظات أخرى تجاهر وبكل وضوح، بمنعها لأسباب دينية، لأننا بلاد مسلمة.

وتابع طالب "أعضاء مجلس محافظة بغداد والمجالس الأخرى والبرلمانيون مطالبون بالكشف عن أرصدتهم قبل جلوسهم على مقاعدهم، وعلى هيئة النزاهة أن تتحرى الأرصدة الجديدة للذين خرجوا من الدورات السابقة، وتترصد الذين هربوا بالأموال".

وبدوره اشار ميثم لعيبي في مقاله الى ان قرار منع بيع سلعة معينة سيقود الى شحة هذه السلعة واختفائها من السوق، لكن اية سوق! طبعا ستختفي من السوق الاعتيادية فقط، لكن هذا لا يعني توقف انتاجها وبيعها واستهلاكها، حيث انها ستظهر في سوق اخرى هي السوق السوداء، اي ان قرار المنع لن يقود الى حل المشكلة بقدر ما سيقود الى تشويه عمل آلية السوق وظهور السلعة في السوق غير الرسمي باسعار اعلى.

من جانبها اعلنت جريدة البينة الجديدة تضامنها مع المدى وخصصت صفحة كاملة غطت فيها الاعتصام وبصورة موسعة، فضلا عن صحيفتي الصباح والاتحاد بالاضافة الى مركز الاتصال و الاعلام في الحزب الشيوعي العراقي "ماتع" الذين نشروا تقارير مفصلة بخصوص قرار مجلس المحافظة المجحف والتعسفي.

حريات للتصدير!!

□ مهدي باجلان

هكذا كنا ومازالنا نرى، مكاتب التجار يكتب عليها مستعدون للاستيراد وتصدير البضائع

الا ان مجالس المحافظات تمتهن مصادرة الحريات وتقمعها بكل فخر ونحن في القرن الواحد والعشرين، وهي ايضا تعمل على حذف الموسيقى من كافة المهرجانات الدولية كما حصل في مهرجان بابل، خصوصا وان الموسيقى ليست فقط هي لغة الانسانية بل كانت اشبه بدواء يعالج به المرضى. بعد استغاثة ابناء المحافظات الجنوبية نجدها اليوم في بغداد! مفخرة التاريخ والحديث عنها يطول ويطول، تصادر فيها الحريات المدنية او الشخصية التي ضمنها الدستور الديمقراطي المصوت عليه من اثني عشر مليون مواطن، وكذلك الدستور العالمي، فضلا عن ان حرية الراي والتعبير ازلية نجدها حتى في الغابة. ان هنالك بعض القوانين والامور التي تهم الشعب وخدمات الناس كان الاجدر التفكير بها، ففي الامس غلق النوادي الاجتماعية وغدا يمنع الخروج من المنازل وعدم ارتداء الرجال البنطلون، ويجب ارتداء ملابس افغانية! نعم لانهم معجبون بالتجربة الافغانية ويبغون تحويل بغداد على غرارها، لماذا لايرى مجلس محافظة بغداد كيف كانت بغداد في منتصف القرن الماضي، ولكن دمار الحروب والانظمة الدكتاتورية حول بغداد من عاصمة لكل العالم على مدار خمسة قرون الى ملاذ للطالبانيين.

كنا نامل ان نرى النور الا ان اي شي من هذا القبيل لم يحصل خصوصا مع وجود هذه المجالس.

الحريـات المدنيـة فـي العـراق بـين الأمـل والارتداد

□ كاظم الواسطي

بعد عهود طويلة من الإستبداد، ومصادرة الحريات الشخصية والعامة، إستبشر العراقيون خيراً بما ستؤول اليه أوضاعهم الحياتية بعد عملية التغيير في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، واعتبروا تغيير نظام الإستبداد مرحلة تحول كبرى تجاه واقع مختلف لايمكن، في ظل المآسي التي عانوها، أن يسمح بإستعادة أو إستعارة أيّ ملمح من ملامح الدكتاتورية التي عملت على تشويه النفوس، وتحطيم العقول في مختبراتها السّرية الضاجة بصراخ الضحايا، وساحات حروبها المكتظة بالجثث، وأنين الجرحى. وفي ظل تلك الذاكرة، تقتضي معادلة الحياة الجديدة أن تكون الحرية بديلا عن الاستعباد، ورعاية حقوق الإنسان بديلا عن دائرة الإستبداد المغلقة على إنسان بلا حقوق. وأصبح تفاعل العراقيين قوياً مع هذا الواقع الإفتراضي، وصار الأمل في نفوسٍ المنكوبين بأزمنة القهر والحرمان ضوءاً يلامس السماء، وفي شعاعه البعيد انصهرت أحلامهم، وغمضت عيونهم على مشهد حياة مختلف أنساهم النظر إلى من يكون القادم على عربة التغيير، ولم يهتموا بهويّة من يقف وراءها أو يقودها فعلا، فالأمر كان أشبه بمن يقدم لإطفاء بيت يحترق، ويحاول العمل على إنقاذ ساكنيه من النيران المحرقة،فكيف يسأل من في البيت عن القادم ملوّحا بانقاذه. وعندما عمل الإرهاب الأسود على زعزعة هذا الأمل،ومحاولة حجب ضوئه عن عيون ضحايا أسياده الأولين، لم يستطع، بكل عمليات القتل والتدمير التي لم تشهد شعوب العالم لها مثيلا، أن يوقف عجلة الحياة العراقية التي ظلت تتحرك بدماء العراقيين وقوداً لأملهم بحياة أخرى. وبالرغم من الخسائر والتضحيات التي قدمّها العراقيون على مذبح الأمل، ومنع الإرهاب من تحقيق مآربه الخبيثة، لم يبخلوا بدمائهم من أجل بقاء القادمين على (عربة التغيير) في كرسي الحكم، وتقدموا بصدورهم العارية وسط رصاص، ومفخخات الإرهاب إلى صناديق الإنتخاب للتصويت لهم ممثلين لأمل لم يزل يغشى أبصارهم، وكأنهم لا يريدون أن يصدقوا بأن من منحوه الثقة،وضحوا من أجله لم يفعل الشيء القليل لتغيير واقع الحال، ومنع سوء الأحوال. بل كان الأسوء هو أن يستعير (المغيّر) قوانين وممارسات مَن قدم أصلا بدافع تغييره، والعمل باسم إرادة الناس . على عدم العودة إلى نهجه. إن الحملة الإيمانية الكاذبة التي رافقت الحصار المدمر الذي فرضته الدكتاتورية على العراقيين معروفة النيات والأهداف، ومازلنا نسمع قصصها الغرائبية المضحكة. فلماذا يعمل البعض اليوم على إستعارة قانون تلك الحملة – المهزلة ليطبقه وراء ستار جديد يحاول به إستغلال مشاعر الناس، وادعاء تنفيذ ما يطلبونه هم، وليس توجهاً ورغبة منه؟. لو أن الأمر تعلّق بتوجيه غلق النوادي الترفيهية والبارات والتضييق على محال بيع الخمور لخضع ذلك لإمكانية التأويل من زوايا مختلفة، ولكن حصول توجيهات في ذات المنحى – منع الحفلات الموسيقية والغنائية في مهرجان بابل، وقف فعاليات السيرك الفرنسي في البصرة، المحاولات القسرية لفرض الحجاب على الفتيات في العديد من المحافظات الجنوبية..الخ – يفرض علينا تفسيراً محدداً لفهم طبيعة هذا التوجه الذي يتنافى مع النصوص الدستورية التي تكفل احترام الحريات الشخصية والعامة، فضلا عن تعارض هذه التوجهات مع مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وبناء الدولة المدنية، والتي أعلنت القوى السياسية الفائزة في الإنتخابات التزامها بهذه المفاهيم والمبادئ في برامجها التي صوّت الناخبون لمرشحيها في ضوئها، وعلى أساسها. إن محاولات الالتفاف على الدستور، والبرامج الإنتخابية، وعلى آمال المواطنين التي ضحوا من أجلها بالغالي والنفيس في حياتهم، إنما هي طعنة في خيارات المواطنين أنفسهم، تستدعي المراجعة، واعادة النظر في تلك الخيارات، إضافة إلى ما تخلقه من أجواء مشحونة بين الجمهور والنخب السياسيةً وما تفرزه من إشكاليات، وتداعيات ضارة بمرتكزات العمل الديمقراطي التعددي الذي يضمن لباقي الأقليات حقها في العيش المشترك، وممارسة أنماط حياتها على وفق طقوسها، وتقاليدها التاريخية التي تُبيح لها ما قد لا تؤمن به بقية الطوائف التي اتفقت دستورياً على التسامح معه، والقبول بممارسته كجزء من حقوق تلك الأقليات، علما أن تلك الأقليات تشكّل عناصر أصيلة في بناء حضارة العراق، ومازالت تسهم في تشكيل مجتمعنا الحديث في مجالاته المتنوعة. فليس من باب الرعاية والاهتمام بالحقوق غلق مصادر عيش العديد من أبنائنا ممن لا عمل آخر لهم يزاولونه في ظل شبح البطالة المخيف في العراق. والأولى بمسؤولينا الحكوميين تلبية نداء واستغاثة مواطنينا اليومية من تردي الخدمات العامة – انقطاع التيار الكهربائي، تلوّث مياه الشرب، الاختناقات المرورية، معالجة الحفر والنفايات في الشوارع والساحات العامة و و و و..- أم أن دخول ناد ترفيهي أكثر ضرراً على المجتمع والدولة، وأخطر تأثيرا من عمليات الفساد الأداري والمالي في مؤسسات الدولة، وما يقوم الإرهاب به وعصابات الجريمة المنظمة من قتل وسرقات لممتلكات الناس في وضح النهار؟ نحن بشر، قد نخطأ في هذا المجال أو ذاك، ولكن أمام حقائق الحياة، وحقوق الناس، علينا أن نقف بمسؤولية ضد من يحاول تشويه هذه الحقائق،وإنتهاك الحقوق التي صارت مفاهيمها ملزمة في المجتمعات الحديثة. وعلى بعضنا في مواقع المسؤولية أن يفهم بأن الديمقراطية ليست فكرة مجرّدة في قاموس السياسة، إنما هي، وقبل أيّ شيء آخر، سلوك حضاري يضمن حقوق الآخرين، ويصون حرياتهم.